

E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/1994/50
24 August 1994
ARABIC
Original: ARABIC

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
اللجنة الفرعية لمنع التمييز
وحماية الأقليات
الدورة السادسة والأربعون
البند ٨ من جدول الأعمال

إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

مذكرة شفوية مؤرخة في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤ ووجهة من
الممثلية الدائمة للجمهورية العراقية لدى مكتب الأمم
المتحدة في جنيف إلى مركز حقوق الإنسان

تهدي الممثلية الدائمة للجمهورية العراقية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف تحياتها إلى مركز حقوق الإنسان وتتشرف بأن ترفق طيّه دراسة بعنوان "انتهاكات الحصار الاقتصادي لحقوق الإنسان في العراق".

وترجو الممثلية الدائمة من مركز حقوق الإنسان أن يحيل هذه الدراسة إلى اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات وأن تعتبر وثيقة من الوثائق المقدمة في إطار البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والأربعين.

انتهاكات الحصار الاقتصادي لحقوق الإنسان في العراق

مقدمة

- أصدر مجلس الأمن الدولي القرار ٦٦١ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ القاضي بفرض عقوبات اقتصادية شاملة ضد العراق وقد انعكست آثارها السلبية على مجمل حقوق الإنسان وخاصة الحق في الغذاء والدواء والحق بمستوى معيشي مناسب وما يترتب على ذلك من آثار غير مباشرة على الحقوق الأخرى. لقد تم فرض العقوبات الاقتصادية بدعوى عدم امتثال العراق لقرار مجلس الأمن ٦٦٠ القاضي بانسحاب القوات العراقية من الكويت. وقد كان هذا القرار الزاميًّا وشاملاً. ومع أن القرار استثنى استيرادات المواد الطبية والغذائية من أحکامه، إلا أنه من الناحية العملية ومع تجميد الأرصدة العراقية في الخارج ومنع العراق من فرص توفير الموارد المالية لم يكن لهذا الاستثناء أية قيمة تذكر.
- لقد أحدث الحصار آثاراً مدمرة على حقوق الإنسان في العراق سواءً كانت حقوقاً اقتصادية واجتماعية وثقافية أو حقوقاً سياسية ومدنية وعلى عملية التنمية بحكم الترابط القائم بين هذه الحقوق وبين التنمية بشكلها الكامل.

وفيما يلي عرض لأثار الحصار على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أولاً - انتهاكات الحصار للحقوق الاقتصادية

- أثر الحصار الشامل المفروض على العراق تأثيراً مباشراً على الاقتصاد العراقي بمختلف جوانبه وتمثلت أبرز الأضرار بتوقف المنتجات توقيتاً كاملاً أو بنسبة كبيرة وتشغيل الصالح المتبقى منها بكلفة عالية جداً. إضافة إلى تراكم فوائد القروض والاستثمارات الخارجية وتوقف تصدير النفط والتأخير في انجاز مشاريع التنمية، وقد ترتب على ذلك انخفاض الناتج القومي لكافحة القطاعات، ومن المتوقع أن يستمر التراجع في النشاط الانتاجي في ظل استمرار الحصار وهو أمر يتعارض مع ما نصت عليه العديد من المواثيق الدولية من أهمية التعاون الدولي في اتجاه التنمية الوطنية.
- أصبح الانتاج المحلي من الغذاء بسبب الحصار لا يلبي إلا الجزء اليسير من الطلب حيث إن متطلبات الانتاج الزراعي كانت تستورد في أغلبها من الخارج من بذور وأسمدة ومكائن وآلات ومعدات وعليه فإن فجوة النقص في الغذاء ولا سيما الحبوب استمرت في الاتساع ويرافق ذلك النقص الكبير في الانتاج الحيواني بسبب نقص العلف والمستلزمات الطبية والبيطرية مع كل ما يترتب على ذلك من ارتفاع في أسعار المنتجات الزراعية المحلية وهذا أثر بشكل سلبي و مباشر على حق الفرد في الحصول على مستوى معاishi ملائم.

- وبسبب التقلص الحاد في الاستيرادات والانتاج المحلي فقد انخفض المعرض السمعي بشكل كبير مما أدى إلى ارتفاع مروع في الأسعار وتصاعد التضخم بوتائر عالية. وفي مواجهة التضخم لا بد من تقليل

الطلب الكلي الحقيقي وقد تحقق هذا بالفعل مما أدى إلى تقليل قطاع الخدمات الذي كان أحد ميادين العمل الرئيسية للخريجين وقد أدى ذلك إلى تزايد البطالة في صفوفهم.

-٦- ولو تدخل الدولة بإجراءات اقتصادية عن طريق تطبيق نظام البطاقة التموينية لتوفير الحد الأدنى من الموارد الغذائية وعن طريق دعم المراكز الصحية والعيادات الشعبية واعتماد الدفتر الصحي لذوي الأمراض المزمنة بالأسعار التي كانت سائدة قبل الحصار وكذلك عن طريق الابقاء على أسعار الكهرباء والمنتجات النفطية والماء الصافي، لعرض المجتمع العراقي لانهيار كامل.

-٧- إن نظام البطاقة التموينية يوفر للفرد ١٧٢٦ سعرة حرارية في حين أن الحاجة الفعلية للفرد وحسب دراسات معهد بحوث التغذية هي ٢٣٠٦ سعرة يومياً أي أن هناك نقص بمقدار ٥٦٩ سعرة يومياً مما يضطر المواطن إلى اللجوء إلى السوق التجاري لشراء ما يكمل عناصره الغذائية بأسعار عالية جداً. وباجراء مقارنة بسيطة بين أسعار المواد الغذائية الأساسية بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٤ (أسعار شهر آذار/مارس) نلاحظ أن سعر الطحين على سبيل المثال قد ارتفع بمعدل ١٠١٧ مرة. وكذلك بالنسبة لسعر السكر حيث ارتفع بمعدل ٨٢٠ مرة.

-٨- وعلى الرغم من ارتفاع الأسعار مقارنة بمتوسط دخل العائلة العراقية فإن سعر صرف العملة الأجنبية قد ارتفع بوتيرة أشد الأمر الذي جعل السلع العراقية تبدو رخيصة مقارنة مع أسعار السلع المماثلة في الدول المجاورة، وهذا يشجع على تهريب البضائع الأمر الذي أحق ضرراً بالاقتصاد القومي تمثل في استنزاف ثروته الحيوانية وموجوداته الأخرى القابلة للتحريك والتبادل الحدودي.

-٩- إن رفع الحصار عن العراق سوف يكسر الحلقة المفرغة للتضخم إلا أن مرحلة ما بعد الحصار وكما تقدم تتطلب دفعة كبيرة من الموارد لاستئناف النشاط الاقتصادي الاعتيادي والنمو، وإن عدم توفر الموارد الكافية كفيل باستمرار التضخم. بمعنى أن أية معالجة جادة لمشاكل الاقتصاد العراقي بعد الحصار سوف تنطلق من عدم كفاية الموارد في مقابل الاحتياجات المتزايدة والمتنوعة وتنافسها الشديد على تلك الموارد. فاستعادة المستوى المعيشي المقبول في العراق والذي تم احرازه تاريخياً يتطلب اتخاذ تدابير غير اعتيادية مع كل ما يترتب على ذلك من موارد مالية.

ثانياً - انتهاكات الحصار للحقوق الاجتماعية

-١٠- إن من أهم الحقوق الاجتماعية هو الحق في الصحة والرعاية الصحية وخاصة للأطفال والمسنين والمعوقين والذي كان تأثير الحصار خطيراً عليهم.

-١١- فقد شهد قطاع الصحة العامة تدهوراً خطيراً شمل جميع المرافق ظهرت آثاره في النقص الكبير في معدات قطع الغيار وفي شحة الأدوية والمستلزمات الطبية والأجهزة المختبرية مما تسبب في عدم كفاية فرص الحصول على الرعاية الصحية وعدم كفاية الأغذية الأمر الذي أدى إلى تدنٍ كبير في مستوى الخدمات الصحية، ونتيجة لذلك فقد تفشت أمراض نقص التغذية والهزال ونقص الفيتامينات ونقص في السعرات الحرارية وبخاصة في الفئة العمرية دون سن الخامسة وكان المعدل الشهري لجميع هذه الحالات في عام ١٩٩٠ (٨٥٤١) حالة، بينما وصلت عام ١٩٩٤ إلى ٤٩٦ ١٢١ حالة أي أنها ازدادت بواقع ١٥,٤ مرة.

١٢- انعكس تدني مستوى الخدمات العلاجية بشكل سلبي على حالة المرضى وخاصة من عمر دون الخامسة حيث أدى إلى وفاة العديد منهم. وبلغ عدد الوفيات نتيجة الحصار لأسباب مباشرة وغير مباشرة منذ ٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ ولغاية آذار/مارس ١٩٩٤ (٤٤٨) وفاة وبلغ لنفس الفترة للفئة العمرية من خمس سنوات فما فوق ٦٤٥ وفاة. وبذلك يصبح المجموع الكلي لعدد وفيات الأطفال ٤٢١٠٩٣.

-١٢- وما لا شك فيه أن تأثير الحصار على الأطفال كان أكثر وقعاً إذا علمنا أن نسبة الأطفال في العراق هي ٤٣,٦% في المائة، وإذا أضفنا إليها ٥,٥% في المائة وهي نسبة الشيوخ من تجاوزوا الستين من العمر و٢٨% في المائة وهي نسب النساء من تجاوزن ١٥ سنة من العمر يتبيّن لنا حجم الخطر الذي يواجه السكان في العراق. وهذا ما أشار إليه تقرير صدر الدين آغا خان عند ذيادةه للدراقة.

١٤- أكدت وثيقة منظمة الأمم المتحدة للطفولة رقم (E/ICEF/1994/P L.23) الصادرة في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ على بقاء حالة الطفل والمرأة في العراق على ما هو عليه. فبعد حرب الخليج تزايد معدل وفيات الرضع من ٢٨ إلى ٦٤ لكل ١٠٠٠ ولادة حية كما زاد معدل وفيات الأطفال من ٤٨ إلى ٨٠ لكل ١٠٠٠ ولادة حية. وتزايدت النسبة المئوية للرضع منخفضي الوزن أقل من ٢,٥ كيلوغرام من ٥ إلى ١٢ في المائة وأصبحت أمراض الإسهال الفاتك الأول بالأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، كما برزت أيضاً زيادة مفاجئة في حالات التهاب الجهاز التنفسى الحادة.

- وقد كانت آثار العدوان وما أعقبها من أحداث شغب والحصار المستمر لحد الآن بالغة بعدها المادي وموثرة جداً ببعدها الانساني على عملية تأهيل المعوقين. فقد تضرر عدد غير قليل من مراكز التأهيل فيما فيها مستلزمات التأهيل والتدريب مما أثر سلباً على مستوى كفاءة تلك المراكز، يرافق ذلك عدم امكانية استيراد المكائن والمعدات الالزمة إضافة إلى عدم توفر المواد الاحتياطية والأولية التي تعد من مستلزمات لتدبيس الأساس.

ثالثا - انتهاكات الحصان للحقوق الثقافية

١٦- بذلت حكومة العراق جهوداً مضنية خلال العقود الماضية للنهوض بالمستوى الثقافي للفرد العراقي بحكم التزاماتها الوطنية من جهة وتنفيذًا للتزاماتها المترتبة عليها جراء انضمامها إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد شمل النهوض الثقافي جميع الميادين سواء التربوية والتعليمية بمراحلها المختلفة أو الجامعية والدراسات العليا بشقيها الانساني والعلمي وما يرافقها من تعزيز دور المؤسسات التعليمية والعاملة في مجال البحث العلمي أو في محفل ميادين الثقافة والفنون المختلفة.

١٧- الحق الحصار أضراراً كبيرة بمستوى التربية والتعليم والعلوم الثقافية، فبالإضافة إلى المدارس والمؤسسات التربوية التي تضررت والتي بلغ عددها ٥٨٧، والبنيات المدرسية التي تعاني من مشكلات الترميم والصيانة والبالغ عددها ٦١٣ بناية من مجموع ٢٠٦ بناية لقلة الاعتمادات المالية المرصدة وعدم توفر المواد الانشائية، فإن استمرار الحصار أدى إلى حدوث نقص خطير في توفير مستلزمات العملية التربوية كالتقنيات والوسائل التعليمية والمواد المختبرية ومستلزمات المكتبات والأثاث تأهيلك عن توقف بعض المؤسسات الانتاجية في القطاع التربوي كالمطابع التي تهيئ الكتب المدرسية ومعامل انتاج الدفاتر المدرسية، وهذا ما أدى إلى قلة في المطبوعات من كتب وكراسات كانت توزع على الهيئات التعليمية لفرض

الاستعانة في تأدية مهامهم التربوية وكذلك تقليص عدد البحوث والدراسات والتقارير والندوات التي تتطلب توفير المستلزمات الورقية.

-١٨- وأثر الحصار بشكل حاد على صحة التلاميذ والطلبة والبيئة المدرسية بسبب عدم امكانية توفير المستلزمات الصحية في المدارس كالمنظفات ومواد الاسعافات الأولية وحماية البيئة مما زاد في تعرض الكثير من الأطفال والتلاميذ والطلبة الى الاصابة بالأمراض وانتشار الأوبئة. كما انعكس سوء التغذية وفتور الدم عند الأطفال والتلاميذ والطلبة بسبب الحصار على أحوالهم الصحية وترتب عليه اصابتهم بالضعف والاعياء والكسل والنحول وعدم قدرة البعض على مزاولة انشطتهم التربوية ومتابعة دروسهم والتركيز عليها. كما نجم عن تعقد الحالة المعيشية نتيجة للحصار الى اضطرار العديد من التلاميذ والطلبة للتذبذب في الدراسة أو التخلّي عنها نهائياً لمزاولة العمل في القطاع الخاص لمساعدة أولياء أمورهم في توفير متطلبات الحياة ومواجهة ارتفاع الأسعار. وقد انخفضت نسبة التحاق الأطفال المشمولين بالتعليم الاجرامي بالمدارس الى ٩٢ في المائة خلال هذا العام ١٩٩٤/١٩٩٣ في حين كانت النسبة في عام ١٩٨٩/١٩٩٠ في المائة.

-١٩- أما في ميدان الثقافة والفنون والأداب فقد حال الحصار الشامل دون توفير المواد الأولية والخدمات اللازمة للنهوض بمسيرة التطور الفني في العراق في مجالاتها المختلفة. وأثر على مستوى طبع وتوزيع المطبوع العراقي مما وضع العراقيين أمام عملية انتشار الثقافة كي تكون في متناول أكبر عدد ممكن من المتلقين والمشاركين. فقد انخفض اصدار الكتب الثقافية بشكل حاد بسبب ظروف الحصار وترشيد استخدام الورق من ٢٦ مطبوع عام ١٩٩٠ إلى ٢٦ مطبوع فقط في عام ١٩٩٤. كما انخفضت جميع المطبوعات من المجالات الى ٥٠ في المائة وتوقف البعض منها عن الصدور أو أن تصدر بصفحات ونسخ أقل.

الاستنتاجات

-٢٠- نستنتج مما تقدم بأن الحصار الشامل المفروض على العراق قد أوقع أضراراً كبيرة على حقوق الإنسان وبخاصة الحق في الحياة، كما أثر سلباً على تمنع الفرد العراقي بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

-٢١- إن هذا الحصار لم يعد له ما يبرره بعد زوال الأسباب التي أدت إلى فرضه وبعد أن نفذ العراق جميع الالتزامات التي فرضت عليه بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ وإن الاصرار على الاستمرار بفرضه من قبل الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية هو عمل متعمد يهدف إلى تعطيل ارادة الحكومة العراقية في تنفيذ التزاماتها الوطنية والدولية.

-٢٢- ويمكن القول وبصفة مؤكدة إن العراق بحاجة إلى بيئة ملائمة من التعاون الإقليمي والتفهم الدولي لمساعدته في حل مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي كانت ظروف الحرب وأوضاع الحصار مسؤولة عنها بما لا يقبل الشك.

-٢٣- إن العقوبات الاقتصادية التي يفرضها مجلس الأمن لا تعتبر سياسية على بلد ما يمثل عائقاً كبيراً أمام إنجاز التنمية الاجتماعية وتوفير مستلزمات الرفاه والتقدم الاجتماعي وعلى المجتمع الدولي أن يدرس

بعناء من الناحيتين القانونية والسياسية الآثار الخطيرة التي تترتب على فرض مثل هذه العقوبات والبحث عن آلية تقلل تلك المخاطر على المجتمع إلى أكبر قدر ممكن ليس فقط لما تسببه تلك العقوبات من انعكاسات خطيرة على التنمية بل إن تلك العقوبات تقلل من فرص التقدم والاستقرار في المجتمع والتي تعتبر واحدة من أهم مقومات الأمن والسلام في العالم.
